باب قطع الطريق قوله متعلق بالضمير المستتر في قصده والتعلق بالضمير جائز اذا كانت راجعة الى معنى الفعل كما قالوا في معنى اللبيع مثل قولهم البياض في الشحم اشتر منه والقطع الآتي في القطع متعلق بالضمير في منه ولو قال على معصوم متعلق بالقصد المقيد بالقطع لم يبعد **قوله** حتى لو قطعه اي قطع الطريق لو قال له حتى لو قصده لكان اوفق بالسياق وسلم الضمير من التفكيك **قوله** لواحد منهم او اكثر لو ذكر قوله او اكثر لجاز **قوله** واخذ قتل بلا اخذ شيء قتل حدا لانه قصاصا اعتبر فيه عليه بانهم قالوا اذا جرح او قتل واخذ من المال دوح النصاب لا يجب الحد فلو لزم من كلامهم ان يكون القتل وحده موجبا للحد ولا يكون مع اخذ شيء من المال موجبا مع ان الثاني اغلظ من الاول واجيب بان الاعتبار الى المقصود فاذا لم يأخذوا شيئا يكون مقصودهم القتل ظاهرا فلا ستيفائهم هذا المقصود يقتلون حدا واذا اخذوا يكون مقصودهم المال ودون القتل فاذا لم يبلغ النصاب فلا يجب القتل حدا بل قصاصا وقولنا ظاهرا اشارة الى دفع ما قال زفر في قولهم فاذا لم يأخذوا المال عرفنا ان مقصودهم القتل محضا لانا انما نتم اذا قدروا على اخذ المال ولم يأخذوه واقتصروا على القتل **قوله** قطع ثم قتل يعني للامام احد الامور الاربعة القطع ثم القتل والقطع ثم الصلب والقتل فقط والصلب فقط **قوله** اي يحاربون اولياء الله كان المناسب ان يقول عباد الله او مخلوق الله ليعم الوعيد الآتي وقوله تعالى يحاربون الله ورسوله اقتضى هذا التعبير لكونه اشد مناسبة واسنادا والفعل الى الله ورسوله فاوجز تقديره يحاربون اولياء الله ومن هنا حكموا على عملهم **قوله** ولان المسافر في البراري جمع برية بالتشديد بابية **قوله** والقياف جمع قيفاء وهي بالفارسية

بيابانها

بيابانها نبه در رواب بنوده **قوله** كانه قال ان يقتلوا او قتلوا بفتح الفوقية في الاول وكسرها في الثاني **قوله** رواه البعض حتى اذا نزل اقلا لهم اخاروا الايام الودع بكسر الراء وكون الواو المهملتين المفوحة وزل مع الزلل والاقدام بفتح الفاء جمع قدم والاخبار بالجاء المهملة والزاء المعجمة الاجتماع **قوله** وان جرح فقط او ردعليه باب مجرد الاضافة يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة فينبغي ان يجب حد الاخافة انتهى منتقض قولهم فاخذوا اقتل او اخذوا اما لو قتلوا نفسا صح الامام حتى يجب توبة التنزيه والحبس دون الحد سواء وجد الاخذ اولم يوجد **قوله** او قتل عمدا بجريدة انما اورده بجريدة تمهيدا لقوله اي الموجود عمدا مكابرا وكذا قولهم وجرح وعصا لهم كالسيف يقتضي عدم الاحتياج الى هذا القيد كما في عبارة الهداية والوقاية وغيرهما **قوله** فلا يسقط حق العبد اي اذا لم يكن ردء لما قالوا لسقط حق العبد لان سقوطه يقتضي الحد **قوله** فلو عفى القصاص لو قال فلو عفى الولي القصاص لكان اظهر لان المجروح حي لا يحتاج الى تعريف الولي واما تعميم الولي بحمله على صاحب الحق فبعيد عما لا يخفى **قوله** او العفو في غيرها اي غير الصورة الاولى فهذا يؤيد ما ذكرنا من ان الولي لا يتعرف في صورة الجرح وان العفو الولي ليس بمحمول على المعنى الاعم **قوله** مصدر خنق من الباب الاول **قوله** وضمن المال يشديد النون لانه جمع مؤنث للقال بخلاف ما سبق من ان القاطع اذا قتل لا ضمان عليه لان قتله ليس حدا بل قصاصا فيكون قتله كقتل الآلة كالقتل القاصب المغصوب منه فانه يقتل قصاصا ويؤخذ ما غصب ويؤيده عدم قطع اليد والرجل من خلاف **كتاب الاكراه** **قوله** لا يخفى وجه مناسبته لكتاب الحدود اقول فعلى

Copyright © Darul Uloom Deoband University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)